

## شهادة مساعد وزيرة الخارجية بوزنر حول حقوق الإنسان في سورية

وزارة الخارجية الأميركية

شهادة مايكل أيتش. بوزنر

مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل  
بيان أمام لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان في مجلس النواب

واشنطن، العاصمة

12 تموز/يوليو 2011

### حقوق الإنسان في سورية

أسعدتم صباحاً، السيد الرئيس والأعضاء المحترمين في لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان. أود أن أشكركم وأشكر أعضاء اللجنة على عقد هذه الجلسة الهامة في وقتها المناسب حول وضع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، وإنني أقدر هذه الفرصة للإدلاء بشهادتي.

السيد الرئيس، أطلب أن يُشكّل بياني الكامل، وشهادتي المكتوبة، جزءاً من السجل.

السيد الرئيس، كما تدركون، فإن الحكومة السورية مستمرة في تنفيذ نمط من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الرغم من الوعود بالتوقف عن ذلك. وكما صرحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أمس، من وجهة نظر الولايات المتحدة، "إن الرئيس الأسد قد فقد شرعيته." وأضافت: "الرئيس الأسد ليس شخصاً لا يستغنى عنه، ولم تستثمر فيه أي شيء على الإطلاق لكي يبقى في السلطة. هدفنا هو أن نرى تحقق إرادة الشعب السوري للتغيير الديمقراطي."

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم نظرة شاملة عن تطور حركة الاحتجاجات في سورية والإجراءات العميقة الصارمة التي أعقبت ذلك.

بدأت المظاهرات الواسعة النطاق في منتصف شهر آذار/مارس في بلدة درعا الجنوبية، عندما فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين المطالبين بالإفراج عن الأطفال المحتجزين منذ أسابيع بسبب قيامهم بكتابة شعارات سياسية على الجدران. وأثار هذا العمل الوحشي الإرادة الجماعية للشعب السوري المضطهد منذ عقود. رداً على ذلك، نظم السوريون العاديون مظاهرات سلمية في شوارع البلدات، والقرى، والمدن في مختلف أنحاء سورية، وقد دخلت هذه المظاهرات الآن شهرها الرابع.

وردّ الرئيس الأسد ونظامه على احتجاجات الشعب السوري السلمي بإطلاق النار، والاعتقالات الجماعية، والتعذيب، وإساءة المعاملة. وقد ذكرت تقارير منظمات حقوق الإنسان أن ما يزيد على 1300 - وحتى ما يصل إلى 1600 - سوري قد قتلوا، وأن الآلاف قد سجنوا، وأن الشعب السوري هو الآن رهينة في سياق حملة الإجراءات الصارمة المتوسعة التي تقوم بها قوات الأمن.

لكن الشعب السوري لم يعد خائفاً، ولم يتراجع في وجه الوحشية المستمرة. فهم مستمرين في النزول إلى الشوارع للمطالبة بالحرية، واحترام حقوقهم الأساسية، والتغيير الديمقراطي.

وقد قام أفراد الجيش السوري وقوات الأمن بمحاصرة المجتمعات الأهلية، وقطع المياه، وخدمات الإنترنت والهاتف، وتنفيذ اعتقالات جماعية، واستهداف المسعفين الطبيين للحالات الطارئة، وقتل المتظاهرين المسالمين وتمكنوا من الإفلات من العقاب. ونظراً لأن الحكومة السورية منعت إلى حدٍ كبير وسائل الإعلام المستقلة من الدخول إلى سوريا، فقد تمّ الإبلاغ عن هذه الجرائم، وبصورة رئيسية عبر الصور وأشرطة الفيديو التي صورها المتظاهرون الشجعان وهرّبوا إلى الخارج.

في الأسبوع الماضي، أقال الرئيس الأسد محافظ مدينة حماة وأمر قواته والدبابات بتطويق وسط المدينة، حيث قُتل ما لا يقل عن 10,000 سوري، وربما أكثر بكثير، على يد والده حافظ الأسد في عام 1982. وعلى الرغم من تاريخ المدينة المأساوي، وعلى الرغم من الاستفزازات، بقيت المظاهرات في مدينة حماة سلمية.

كما تعلمون، زار السفير فورد في 7 و8 تموز/يوليو وسط مدينة حماة، حيث احتج المتظاهرون سلمياً بشجاعة لستة أسابيع للتعبير عن معارضتهم. جال السفير فورد في المدينة وذكرت التقارير انه لم يشاهد أي متظاهرين يحملون أسلحة أو أضرار لحقت بالمباني الحكومية. لم تكن هناك أي هجمات على المباني الحكومية أو الجنود، أو المسؤولين الحكوميين. ومع ذلك، قامت الحكومة بعمليات تمشيط واعتقلت العشرات من المتظاهرين المسالمين دون إذن قضائي للقيام بذلك، ودون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. تتعارض عمليات الاعتقال هذه مع وعود الرئيس بشار الأسد في أن يتبع الإجراءات القضائية السليمة في التعامل مع الاضطرابات.

لقد سافر السفير فورد إلى حماة لإظهار تضامننا مع شعب المدينة، ودعمنا الثابت لحقهم في التجمع والتعبير عن أنفسهم بشكل سلمي. وكان غياب وجود وسائل الإعلام الدولية في سورية قد جعل مشاهدات السفير الشخصية مهمة بشكل خاص لصناع القرار في واشنطن.

في حين أن الحكومة السورية اتهمت السفير فورد بما سمته "تدخلاً سافراً" في الشؤون الداخلية السورية، استقبل سكان المدينة السفير بالورود والتهنئات.

أمس، بدأت زمرة من الرعايا بالاعتداء على السفارة الأميركية في دمشق. حطموا النوافذ، وقذفوا الحجارة، ورفعوا العلم السوري، وكتبوا على الجدران كتابات تدعو السفير فورد "بالكلب". فما كان من حراس قوات مشاة البحرية وضباط الأمن الإقليمي في سفارتنا إلا أن تحركوا بسرعة ومنعوا المهاجمين من اقتحام حرم السفارة أو إصابة موظفي السفارة. ثم انتقل المهاجمون إلى السفارة الفرنسية، التي كان سفيرها قد زار حماة أيضاً. استخدم بعضهم مدمكاً معدني ثقيل لاقتحام السفارة. أما قوات الأمن السورية فلم تتدخل في الوقت المناسب لوقف هذه الهجمات.

الولايات المتحدة تدين بشدة هذا الانتهاك الفاضح للبروتوكول الدبلوماسي وتطالب سوريا بالالتزام بواجباتها بموجب المعاهدات الدولية لحماية البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

ونحن نرى في هذه الحوادث دليلاً إضافياً على أن حكومة الرئيس الأسد لا تزال المصدر الحقيقي لعدم الاستقرار داخل سورية. وقد وعد بالإصلاحات، ولكن ذلك لم يقدم أية تغييرات ذات معنى.

وهو يتكلم عن الحوار، ولكنه لا يزال يرتكب أعمال عنف تثبت خطابه الأجوف. حتى وهو يتحدث عن الحوار، بدأت قوات الأمن التابعة له بحملة اعتقالات جديدة في حمص ثالث أكبر مدينة في سوريا حيث تشهد احتجاجات ومظاهرات منذ عدة أشهر. من الواضح أن الأسد مصرّ على التمسك بالسلطة بغض النظر عن التكلفة. أما الخسائر البشرية فإنها تستمر في الارتفاع.

أفادت تقارير منظمة العفو الدولية عن عمليات قتل وتعذيب على أيدي قوات الأمن في بلدة تل كلخ قرب الحدود اللبنانية في أيار/مايو الماضي. وذكر السكان أنهم شاهدوا اعتقال العشرات من الرجال، بمن فيهم بعض كبار السن وشبان تحت سن 18. ووصف المعتقلون الذين أُطلق سراحهم والذين قابلتهم منظمة العفو الدولية في لبنان التعذيب الوحشي، بما في ذلك الضرب والإبقاء لفترة طويلة في أوضاع مؤلمة، واستخدام الصدمات الكهربائية على الأعضاء التناسلية. أفاد الأقارب الذين أمروا بالذهاب إلى مستشفى عسكري لاستلام جثث ثمانية معتقلين أن أجساد هؤلاء كانت تحمل علامات التعذيب.

أجرت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 50 شاهد عيان لأسابيع من العنف في درعا، وأفادت أن عناصر من مختلف فروع قوات الأمن والمخابرات والقناصة انتشروا على أسطح المنازل واستهدفوا المتظاهرين عمداً وأن الضحايا تعرضوا لإصابات قاتلة في الرأس والعنق والصدر. وأفادت المنظمة ان من بين الحوادث الأكثر دموية كان الهجوم على المعتصمين في المسجد العمري من 23 آذار/مارس، حيث قتل 35 و25 متظاهراً خلال مظاهرات في 8 نيسان/أبريل، وقتل أيضاً ما لا يقل عن 34 شخصاً خلال احتجاج و جنازة في بلدة إزرع في 22 و23 نيسان/أبريل.

هناك أيضاً العديد من التقارير عن هجمات وأعمال قتل أطفال. ولعل أشهرها مقتل حمزة علي الخطيب ابن ال 13 عاماً، الذي تعرض للتعذيب وتشويه جثته والذي أعيد إلى عائلته من قبل قوات الأمن السورية بعد اعتقاله في 29 نيسان/أبريل في قرية بالقرب من درعا.

رد الحكومة الأميركية

السيد الرئيس، نحن نستكر هذه الانتهاكات المروعة بأقوى العبارات الممكنة، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذونا.

في 19 أيار/مايو، قال الرئيس أوباما إن بإمكان الأسد إما أن يقود الانتقال الديمقراطي أو يبتعد عن طريق هذا الانتقال. وبعد مئات الوفيات غير الضرورية التي حدثت لاحقاً، أصبح من الواضح جداً الآن أن جزءاً كبيراً من الشعب السوري يدرك أن الأسد لا يستطيع أن يقود هذا الانتقال أو أنه لا يريد ذلك. فإذا كان لديه أي احترام للشعب الذي يعتبر نفسه حاكماً له، فإنه يجب أن يوقف أعمال حكومته الخارجة عن القانون، وسلوكها العنيف. يجب على الحكومة وقف إطلاق النار على المتظاهرين، والسماح بالمظاهرات السلمية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ووقف الاعتقالات الظالمة، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان، والبدء بحوار شامل لدفع عجلة الانتقال الديمقراطي.

بدلاً من ذلك، فقد اختار الرئيس الأسد وقيادته على ما يبدو، اتباع الأساليب القمعية لإيران، وقد تلقوا مساعدة مادية من إيران للقيام بذلك. ولقد قمنا بإدانة هذا العمل بأشد العبارات، وفرضنا عقوبات على المسؤولين عن العنف.

لقد أثارت الولايات المتحدة مراراً قلقنا بشأن حقوق الإنسان لدى المسؤولين السوريين. ومن لحظة وصوله إلى سوريا، بدأ السفير فورد بحث العدد الكبير من قضايا سجناء الرأي مع الرئيس الأسد، وذلك عندما قدم أوراق اعتماده ومن ثم واصل ذلك مع مكتب الرئيس السوري. ومنذ ذلك الحين أطلق سراح عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين، منهم هيثم المالح البالغ 80 عاماً وهو قاض سابق سجن بتهمة "نشر أنباء كاذبة من شأنها أن تضعف المعنويات الوطنية"، ومهند الحساني، وهو الرئيس السابق لمنظمة حقوق الإنسان السورية. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء معاملة آلاف من المعتقلين الذين ما زالوا رهن الاحتجاز.

وضغط السفير فورد أيضاً مراراً على المسؤولين السوريين للسماح للمعارضة بالعمل بحرية، ملقياً الضوء، مثلاً، على أهمية اجتماع المعارضة في 27 حزيران/يونيو، والذي تم السماح له بالانعقاد.

السيد الرئيس، أود أن أشير إلى أن الالتزام الثابت للسفير فورد بحقوق الإنسان وقدرته على الضغط من أجل التغيير والإبلاغ عن التطورات مثل الوضع في حماة، يؤكد على قيمة وجود السفير الأميركي في هذا البلد، والآن أكثر من أي وقت مضى.

### عقوبات الحكومة الأميركية وحكومات المجتمع الدولي

مستقبل الرئيس الأسد هو بين أيدي الشعب السوري. والدور الصحيح للولايات المتحدة والمجتمع الدولي هو دعم الشعب السوري في تطلعاته للإصلاح السياسي.

في 18 أيار/مايو، وقع الرئيس أوباما أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات ضد الرئيس بشار الأسد وكبار موظفي الحكومة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى الرئيس الأسد، حددت العقوبات نائب الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزيري الداخلية والدفاع، ورئيس الاستخبارات العسكرية السورية، ومدير الأمن السياسي. وهناك عقوبات أميركية أخرى تستهدف شقيق الرئيس الأسد واثنين من أبناء عمه، وأجهزة الاستخبارات السورية العسكرية والمدنية، ومكتب الأمن الوطني، واستخبارات سلاح الجو، علاوة على ضباط الحرس الثوري الإيراني، وفيلق القدس، وكبار ضباط قوات القدس.

وقد تمّ اختيار هؤلاء الأفراد والكيانات لأنهم يتحملون المسؤولية المباشرة عن جرائم ضد شعبهم. وقد أقرّ الاتحاد الأوروبي ودول أخرى فرض عقوبات مماثلة على موظفي النظام الكبار هؤلاء لإخضاع قادة سوريا للمساءلة حول العنف.

### الأعمال الدولية

في دورة استثنائية في نيسان/أبريل، أدان مجلس حقوق الإنسان الانتهاكات المستمرة للسلطات السورية. ودعا المجلس السلطات السورية لإطلاق سراح سجناء الرأي والمعتقلين تعسفياً، وإنهاء القيود المفروضة على الدخول إلى شبكة الإنترنت وعلى الصحفيين. وبدأ المجلس أيضاً تحقيقاً دولياً بقيادة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وفي جلسة مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيو، انضمت الولايات المتحدة إلى كندا وأكثر من 50 دولة أخرى لإصدار بيان

مشترك يدين بقوة الانتهاكات التي ارتكبت مرة أخرى على يد السلطات السورية، ودعت إلى إجراء تحقيقات موثوقة، ومستقلة، وشفافة في هذه الانتهاكات، ومساءلة الذين ارتكبوا مثل هذه الانتهاكات، والسماح بالوصول غير المقيد لبعثة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتحقيق في مزاعم العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وسوف يقدم المفوض السامي تقريراً عن وضع حقوق الإنسان في سورية في دورة أيلول/سبتمبر. ومع ذلك ، فإن الرئيس الأسد لا يزال يرفض السماح للمراقبين المكلفين من جانب مجلس حقوق الإنسان بالدخول إلى سورية.

تواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا بشأن قرار محتمل من جانب مجلس الأمن يدين نظام الأسد.

### السياق الإقليمي

باستيحاء الحركات الاحتجاجية في تونس، ومصر، وليبيا وغيرها من الأماكن، يطالب الشعب السوري بحقوقه الأساسية ويرفض الحكومة الفاسدة التي تحكم من خلال الترهيب. لا يزال المسؤولون السوريون يشكون من التأثيرات الخارجية. ولكن، كما قالت وزيرة الخارجية كلينتون أمس، "انهم يحاولون بوضوح صرف الانتباه عن الإجراءات القمعية الصارمة الداخلية وتحويل أنظار العالم عما يفعلونه."

صحيح أن بعض الجنود السوريين قد قتلوا. ولدينا تقارير تفيد عن 200 حالة وفاة من هذا القبيل. اننا نأسف لخسارة هذه الأرواح أيضاً. ولكن الغالبية العظمى من الضحايا كانت من المدنيين العزل. من خلال الاستمرار في منع الصحفيين والمراقبين الأجانب، فإن النظام يسعى إلى إخفاء هذه الحقائق.

ويمكن لسورية الموحدة، التعددية، الديمقراطية أن تلعب دوراً إيجابياً ورائداً في المنطقة، ولكن في ظل الرئيس الأسد في البلاد فإنها تبقى مصدراً لعدم الاستقرار على نحو متزايد. وقد قدر مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابع لمنظمة الأمم المتحدة (UNHCR) والهلال الأحمر العربي السوري الأسبوع الماضي ان هناك نحو 30 ألف سورياً مشرداً داخل البلاد بسبب الاضطرابات المستمرة. كما فر حوالي 12 ألف سوري من العنف إلى تركيا في نهاية شهر

حزيران/يونيو وأكثر من 8500 سوري لا يزالون مقيمين في ستة مخيمات تديرها جمعية الهلال الأحمر.

أوضح الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون مرة أخرى أن احترام حقوق الإنسان والسعي لتحقيق مصالح الأمن القومي لا يتعارضان، بل على العكس من ذلك، فأفضل طريقة لتقدمهما هي تلازمهما. ومن شأن سورية القوية والمزدهرة التي تُحكم بموافقة جميع أفراد شعبها، ان تؤثر إيجاباً على الاستقرار في المنطقة.

### المعارضة السورية

كانت الحكومة الأميركية واضحة منذ بدء الاحتجاجات بأن سورية تتقدم نحو نظام سياسي جديد - والشعب السوري هو الذي سيشكله.

هناك دلائل متزايدة على أن المجتمع المدني ومجموعات المعارضة داخل سوريا وخارجها أصبحت أكثر تنظيماً. ومع ذلك، فإن الأقليات، بما في ذلك المسيحيين والدروز والأكراد، لديهم مخاوف مشروعة من أن عدم اليقين وانعدام الأمن المحيط بسقوط نظام الأسد قد يعرضهم للخطر. إن الانتقال السلمي الديمقراطي يتطلب المشاركة والاحترام لجميع المجموعات العرقية والدينية في سوريا. نريد أن نرى سورية الموحدة، حيث التسامح والمساواة هما القاعدة.

### الطريق إلى الأمام

أظهر الشعب السوري انه لن يتوقف عن مطالبته بالكرامة وبمستقبل خالٍ من التهيب والخوف. والشعب السوري يستحق حكومة تحترم شعبها، وتعمل على بناء بلد أكثر استقراراً وازدهاراً، ولا تعتمد على القمع في الداخل والعداء في الخارج للحفاظ على سيطرتها على السلطة. انهم يستحقون الحكومة التي تخدمهم.

وهذا سيكون جيداً لسوريا، وجيداً للمنطقة، وجيداً للعالم.

في غضون ذلك، فإن الولايات المتحدة ستواصل الضغط من أجل وقف فوري لكل أشكال العنف وبدء عملية ديمقراطية سلمية.

من المهم بالنسبة للولايات المتحدة أن ينجح الشعب السوري في هذا المسعى، وسندعم الجهود الرامية إلى بناء مستقبل سلمي ومزدهر.

وزارة الخارجية الأمريكية

#### **الكلمات الرئيسية:**

مايكل بوزنر، سورية، حقوق الإنسان، الإصلاح الديمقراطي، حماة.

#### **الخلاصة:**

شهادة مساعد وزيرة الخارجية بوزنر حول حقوق الإنسان في سورية أمام لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب.